ملخصات الفصل الاول الكورس الاول

محاسبة متوسطة

اولا: تعرف المحاسبة : بأنها لغة الأعمال التي تقوم باستخدام مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ والطرق في إدخال ومعالجة العديد من الأحداث الاقتصادية التي تحصل في منظمات الأعمال وجعلها على شكل معلومات يمكن إيصالها إلى العديد من الجهات المستخدمة لها في عمليات اتخاذ القرارات.

ثانيا : أهمية وضع الإطار النظري للمحاسبة :

1) أن عملية تحديد المفاهيم والأهداف الخاصة بالمحاسبة لازمة لإعداد معايير وإجراءات متناسقة.
2) إن عملية تحديد المعايير المتناسقة لازمة لاختيار قواعد وإجراءات محاسبية للعمليات الاقتصادية لوضع حلول عملية للمشاكل التي تواجهها الشركات أثناء التطبيق.
3) أن وجود القواعد والإجراءات المحاسبية تؤدي إلى حصول أتفاق حول آلية إعداد القوائم المالية والتقاريرالمحاسبية وفق معايير وأسس واحد .يمكن من خلالها الاستفادة من أجراء المقارنات بين الشركات المتماثلة لنفس الفترة وللشركة الواحده لعدة فترات محاسبية.
4) إن وجود الإطار النظري يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الداخلية والخارجية بموضوعية المعلومات المالية الوارد في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بما يزيد القدر على تفسير هذه المعلومات وتحليلها.

ثالثا : هنالك ثلاثة أجزاء رئيسية لنظام المعلومات المحاسبي هي:

1) **مدخلات النظام :** تتمثل مدخلات النظام المحاسبي في البيانات أو المدخلات(الأرقام الخام)التي تعبرعن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في الشركة وتدخل هذه البيانات إلى النظام محملة على المستندات

2) **وسائل المعالجة :** تتم معالجة هذه البيانات بواسطة إجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة وتتمثل هذه الإجراءات بما يلي:
   1. **التسجيل**
   2. **التبويب**
   3. **التلخيص**
   4. **تحليل النتائج**
   5. **التقرير**

ويتم القيام بهذه الإجراءات في الدفاتر والسجلات المحاسبية .

3) **مخرجات النظام** :تتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات الناتجة من البيانات التي تم تشغيلها من خلال الإجراءات السابقة وتخرج المعلومات من النظام محملة على وسائط وتشتمل هذه المعلومات على ما يأتي:

أ- معلومات عن نتيجة النشاط (ربح أو خسارة)خلال الفتره المالية من خلال حساب الأرباح والخسائرأو كشف الدخل .

ب- معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز النقدي خلال الفترة المالية من خلال كشف التدفقات النقدية .

ت- معلومات عن التغيرات في حقوق المساهمين في نهاية الفترة من خلال كشف التغيرات في حقوق المساهمين.

رابعا : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الأساسية والثانوية)

1) **الخصائص الاساسية للمعلومات :** تصنف الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية إلى ما يأتي :

أ- **الملائمة :** تتوقف ملائمة المعلومات المحاسبية على قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات، إذ لا يمكن التوصل إلى قرار سليم بدون الاعتماد على معلومات مناسبة، وعليه يترتب تزويد متخذي القرارات بهذه المعلومات حال الانتهاء من إعداد تلك المعلومات التي تظهر قيمتها عند اتخاذ القرار، وينبغي أن تتمتع خاصية الملائمة بثلاث سمات

أساسية هي:

أ - أن تكون في الوقت المناسب

ب - أن تكون لها قيمة عكسية

ج - أن تكون لها القابلية على التنبؤ

ب- **أمكانية الاعتماد عليها :** تكون المعلومات المحاسبية مهمة ومفيد .أذا أستطاع المحاسب الاعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث الاقتصادية التي تمثلها وخاصة أذا ما توفرت لهذه المعلومات قدر من الموضوعية من خلال توفر السمات الآتية: **عدم التحيز ، القابلية على التحقق ،العدالة في التقرير**

2) **الخصائص الثانوية للمعلومات :** أن استخدام قواعد محاسبية مختلفة يجعل من الصعوبة المقارنة بين الشركات المتماثلة لنفس الفترة أو المقارنة مع فترات محاسبية متعاقبة لنفس الشركة ولهذا ينبغي الثبات في استخدام القواعد المحاسبية حتى تصبح مسألة المقارنة مقبولة ومناسبة،

وتتمثل الخصائص الثانوية بما يلي:

أ - **القابلية على المقارنة :** تصبح مسألة المقارنة مقبولة عندما تعد القوائم المالية بنفس أساليب القياس، كما يمكن التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات المماثلة.

ب – الثبات : يعني الثبات أن الشركة ثابتة في استخدام القواعد المحاسبية بين فترة وأخرى ولكن هذا الأمر لا يمنع من قيام الشركة بتغيير القاعد .المحاسبية المستخدمة بشرط أن تكون هنالك ضرورة لذلك ولكن في هذه الحالة ينبغي الإفصاح عن هذا التغيير في القوائم المالية مع ذكر المبررات التي دعت إلى هذا التغيير.

خامسا : عناصر القوائم المالية تشتمل القوائم المالية على العناصر الآتية:

1) **الأصول :** تمثل الأصول المنافع الاقتصادية المحتمل الحصول عليها مستقبلا والتي امتلكتها الشركات نتيجة لأعمال اقتصادية سابقة
2) **الخصوم :** تمثل الخصوم التضحيات الاقتصادية المحتمل حدوثها في المستقبل والناتجة عن التزامات مالية حالية للشركة حيث تتعهد الشركة بإنجاز خدمات أو منح جزء من أصولها الخاصة لشركات أخرى
3) **حقوق الملكية :** تتمثل في صورة الفرق بين الأصول والخصوم في الشركة .
4) **توزيعات أصحاب الملكية :**تمثل صورة النقص في الأصول أو أداء خدمات أو الوفاء بالتزامات الشركة تجاه أصحابها وهذه التوزيعات لها تأثير في تخفيض حقوق الملكية في الشركة.
5) **الدخل الشامل :** يمثل صورة التغيير في حقوق الملكية(صافي الأصول)في الشركة خلال السنة المالية نتيجة المعاملات غير المرتبطة بأصحاب الملكية ويشمل التغيرات الناتجة عن أنتاج وبيع السلع والخدمات.
6) **الإيرادات :** تتمثل في التدفقات النقدية الداخلة التي تؤدي إلى زيادة في أصول الشركة أو نقص في الالتزامات التي عليها أو الاثنين معا الناتجة عن تصريف البضائع والخدمات خلال السنة المالية.
7) **المصروفات :** تتمثل في التدفقات النقدية الخارجة التي تؤدي إلى نقص في أصول الشركة أو الزيادة في التزاماتها أو الاثنين معا الناتجة عن عملية أنتاج وتوريد البضائع والخدمات خلال السنة المالية.
8) **المكاسب العرضية :** تمثل الزيادة في حقوق الملكية الناتجة عن النشاط العرضي للشركة أو الناتجة عن أية عمليات أخرى خلال الفتر .المحاسبية عدا الإيرادات الناتجة عن الزيادة في رأس المال.
9) **الخسائر العرضية :** تمثل النقص في حقوق الملكية الناتجة عن العمليات العرضية للشركة أو أية حالات أخرى ذات تأثير على الشركة خلال الفترة عدا العمليات الخاصة بالمصروفات أو التوزيعات على أصحاب الشركة .

سادسا : الفروض المحاسبية وهنالك أربعة من الفروض المحاسبية المتعارف عليها:

1) الوحدة المحاسبية : يقوم هذا الفرض على أساس استقلالية الوحدة المحاسبية (الشركة) وانفصال ملكيتها عن ملكية اصحابها عند اكتسابها الصفة القانونية، ويتمثل هذا الانفصال من خلال إعداد قوائم مالية ليس لها علاقة بملكية أصحاب الشركة، كما ينبغي النظر الى تلك الشركة على انها مستقلة تماما في اتخاذ قراراتها ويتم تقييمها في نهاية الفترة من خلال القوائم المالية المعدة . يقوم هذا الفرض على أساس استقلالية الوحدة المحاسبية (الشركة) وانفصال ملكيتها عن ملكية اصحابها عند اكتسابها الصفة القانونية، ويتمثل هذا الانفصال من خلال إعداد قوائم مالية ليس لها علاقة بملكية أصحاب الشركة، كما ينبغي النظر الى تلك الشركة على انها مستقلة تماما في اتخاذ قراراتها ويتم تقييمها في نهاية الفترة من خلال القوائم المالية المعدة .

2) **الاستمرارية :** يرى المحاسبون أن الوحده المحاسبية) الشركة (ومنذ تكوينها هي وحده مستمرة في تأدية نشاطها دون النظر للعمر الطبيعي للمالكين، وهذا يعني وجود فصل تام بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر المالكين باعتبارهما شخصيتين مستقلتين عن بعضهما، لكل منهما أهدافا وخططا مستقلة ويسعيان لتحقيقها، ولذلك فأن النظرة الطبيعية للوحدة المحاسبية هي الاستمرار في النشاط للأمد البعيد دون انفصال نشاطها عن الفترات السابقة واللاحقة لحين تصفيتها، ويعد هذا الفرض من الفروض الجوهرية لأنه يشكل أساس رئيسي في عملية القياس والتقييم المحاسبي.

3) **القياس النقدي :** تتطلب عملية القياس اختيار وحد .للقياس، وفي المحاسبة عادة تستخدم وحدة النقد كوحدة عامة لقياس كافة العناصر المكونة للقوائم المالية، فالقياس المحاسبي هو قياس مالي وعليه فأن المحاسبة تعنى بالعمليات التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد أما العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد فتخرج من نطاق المحاسبة.

4) **الدورية :** تحتم الاعتبارات العملية في المحاسبة على ضرورة تقسيم حياة الشركة إلى فترات دورية منتظمة بغية أعداد التقارير التي تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في المدى القصير وتزويد الأطراف المعنية بالمؤشرات التي تمكنهم من تقييم الأداء . يساعد فرض الدورية في معرفة نتيجة النشاط من الربح أو الخسارة في تلك الفترات بدلا من الانتظار لحين التصفية النهائية، إذ تقسم بموجب هذا الفرض حياة الشركة إلى فترات زمنية تختلف مدتها من شركة إلى أخرى إلا إنها عادة ما تكون مدتها سنة تبدأ في (1 /1) وتنتهي في (31/12) من كل عام .

سادسا : وهنالك حالات أخرى يعتبر فيها الإيراد متحققا هي:

1) **تحقق الإيراد بعد البيع وعند استلام النقد :** يتحقق الإيراد بعد البيع في حالة استلام مبلغ البيع، وفي هذه الحالة يقوم البائع ببيع البضاعة للمشتري ويتم سداد الثمن، وبموجب هذا الأسلوب البيعي تنتقل ملكية البضاعة إلى المشتري بمجرد إتمام الصفقة أو وصول البضاعة إلى مخازن المشتري.

2) **تحقق الإيراد بعد البيع وقبل استلام النقد :** يتحقق الإيراد بموجب هذا الأسلوب عندما يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على صفقة معينة تنتقل ملكية البضاعة إلى المشتري ولكن تسديد ثمنها يتم في تاريخ لاحق وفقا لشروط الدفع والتسليم المتفق عليها بين الطرفين.

3) **تحقق الإيراد عند الانتهاء من الإنتاج :** يمكن أن يتحقق الإيراد في بعض الحالات بمجرد الانتهاء من الإنتاج وخصوصا عندما يكون بالإمكان تقدير ثمن بيع السلع بشكل موضوعي .ويمكن تطبيق هذا الأسلوب إذا توفرت الشروط الآتية:

- إمكانية احتساب تكلفة الإنتاج بدرجة عالية من الدقة.
- إمكانية احتساب سعر البيع بشكل موضوعي.
- عندما يكون المنتج نمطيا.
- عند توفر سوق منتظمة ومؤكدة للمنتج.

4) **تحقق الإيراد أثناء عملية الإنتاج :** يتحقق الإيراد في هذه الحالة بالتدريج وحسب مراحل الإنتاج وفق مستوى الإنتاج، كما هو الحال في عقود الإنشاءات طويلة الأجل، وهي العقود التي يتم تنفيذها على مدار فترات محاسبية نظرا لعدم تزامن استنفاذ نفقاتها وتحقق إيراداتها خلال الفترة المحاسبية نفسها. وهنا تتم المحاسبة عن عقود الإنشاءات طويلة الأجل بموجب طريقتين رئيسيتين هما :طريقة العقد المنجز (المنتهي) وطريقة نسبة الانجاز (الاتمام) .

5) **تحقق الإيراد عند تحقيق نسبة كبيرة من الإنتاج :** يقصد بهذه القاعدة أن الإيراد يتحقق ويسجل في الوقت الذي يتم فيه انجاز نسبة كبيرة من الإنتاج، بحيث يمكن قياس كمية وقيمة هذا الإنتاج والتحقق منه دون تحيز ويمكن تطبيق هذه القاعدة في الحالات الآتية:

- عندما يتحدد الإنتاج استنادا إلى طلبات الزبائن، ويتحدد مسبقا سعر البيع، كذلك يمكن قياس تكلفة الإنتاج.
- عندما يحدد سعر البيع تحديدا تنافسيا في سوق التنافس الكامل ويمكن بيع الإنتاج بالكامل في وقت قصير وبدون تخفيض.

سابعا : القيود التطبيقية تمثل الأمور التي تحد من العمل المحاسبي وتقيده وتتمثل هذه القيود بما ياتي:

1) **الأهمية النسبية :** يمكن اعتبار المعلومة ذات أهمية نسبية اذا كان الإفصاح عنها يؤثر على عملية اتخاذ القرار، ولكن المشكلة في عملية تمييز المعلومة المهمة عن المعلومة غير المهمة، فقد تكون المعلومة مفيدة في اتخاذ قرار لأحد المستفيدين إلا إنها تكون غير مفيدة لمستفيد آخر، وبذلك فان العملية تخضع للاجتهادات الشخصية، إلا إن هنالك مستوى معين من الإفصاح الكافي عن المعلومات لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال.

2) **التحفظ (الحيطة والحذر) :** أن بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج إلى بعض التقديرات وخصوصا التي يدخل فيها التقدير الشخصي ينبغي أن يراعى فيها جانب التحفظ والابتعاد عن المبالغة الناجمة عن التفاؤل في معالجة بعض الأمور المحاسبية الأمر الذي يتطلب إتباع الإجراء المحاسبي الذي يأخذ بنظر الاعتبار الخسائر المحتملة في المستقبل دون الأخذ بنظر الاعتبار الأرباح المحتملة ومن أبرز التطبيقات لهذا المحدد هو تقييم المخزون السلعي في آخر المدة بسعر الكلفة أو السوق أيهما أقل وتكوين المخصصات والاحتياطيات للخسائر المحتملة والالتزامات الطارئة.

3) **الكلفة والمنفعة :** ينبغي أن تكون هنالك مقارنة مستمرة بين تكاليف إعداد القوائم المالية وبين المنافع المتحققة من هذه القوائم، على أن تكون تكاليف الإعداد دائما أقل من المنافع المتحققة، كما ينبغي أن يكون الإيراد المتحقق من تحمل الكلفة أعلى من الكلفة نفسها وإلا فلا يوجد هنالك مبرر منطقي لتحمل تلك الكلفة.